

Distr.: General
21 December 2009

القرار ١٩٠٥ (٢٠٠٩)

الـذي اتخـذه مجلـس الأمـن في جلسـته ٦٢٤٩ المعقـودة في ٢١ كـانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠٩

إن مجلس الأمن،

إذ يشير إلى الرسالة الموجهة إلى رئيس مجلس الأمن من رئيس وزراء العراق، المؤرخة ١٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩ والمرفقة بهذا القرار،

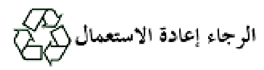
وإذ يسلم بالتطورات الإيجابية في العراق وبأن الحالة التي يعيشها العراق حاليا تختلف كثيرا عن الحالة السائدة وقت اتخاذ القرار ٦٦١ (١٩٩٠)، ويسلم بأن المؤسسات العراقية تتعزز، **وإذ يسلم كذلك** بأهمية استعادة العراق للمكانة الدولية التي كان يتبوؤها قبل اتخاذ القرار ٦٦١ (١٩٩٠)،

وإذ يسلم بأن الرسالة الواردة من رئيس وزراء العراق تؤكد من جديد أيضا التزام الحكومة بتسوية الديون والمطالبات الموروثة عن النظام السابق، والاستمرار في معالجة تلك الديون والمطالبات إلى حين تسويتها أو البت فيها، ويطلب من المجتمع الدولي الاستمرار في تقديم المساعدة في أثناء استكمال حكومة العراق لهذه العملية،

وإذ يسلم بما لصندوق تنمية العراق والمجلس الدولي للمشورة والمراقبة وأحكام الفقرة ٢٢ من القرار ١٤٨٣ (٢٠٠٣) من دور مهم في مساعدة حكومة العراق على كفالة توخي الشفافية والمساءلة في استخدام موارد العراق لما فيه منفعة الشعب العراقي، **وإذ يسلم أيضا** بحاجة العراق خلال عام ٢٠١٠ إلى الانتقال إلى ترتيبات الخلف لكل من صندوق تنمية العراق والمجلس الدولي للمشورة والمراقبة، بحيث تشمل لجنة الخبراء الماليين،

وإذ يتصرف وفقا للفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة،





١ - **يقرر** أن يمدد حتى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠ الترتيبات المحددة في الفقرة ٢٠ من القرار ١٤٨٣ (٢٠٠٣) بشأن إيداع العائدات المتأتية من مبيعات صادرات النفط والمنتجات النفطية والغاز الطبيعي في صندوق تنمية العراق، والترتيبات المشار إليها في الفقرة ١٢ من القرار ١٤٨٣ (٢٠٠٣) والفقرة ٢٤ من القرار ١٥٤٦ (٢٠٠٤) بشأن قيام المجلس الدولي للمشورة والمراقبة برصد صندوق تنمية العراق، ويقرر كذلك أن تظل أحكام الفقرة ٢٢ من القرار ١٤٨٣ (٢٠٠٣) سارية حتى ذلك التاريخ، رهنا بالاستثناء المنصوص عليه في الفقرة ٢٧ من القرار ١٥٤٦ (٢٠٠٤)، بما في ذلك فيما يتعلق بالأموال والأصول المالية والموارد الاقتصادية الوارد بيانها في الفقرة ٢٣ من ذلك القرار؛

٢ - **يقرر كذلك** مراجعة أحكام الفقرة الواردة أعلاه بشأن إيداع العائدات في صندوق تنمية العراق وبشأن دور المجلس الدولي للمشورة والمراقبة، وأحكام الفقرة ٢٢ من القرار ١٤٨٣ (٢٠٠٣) وذلك بناء على طلب حكومة العراق أو في موعد أقصاه ١٥ حزيران/يونيه ٢٠١٠؛

٣ - **يطلب** إلى الأمين العام أن يقدم إلى مجلس الأمن تقارير خطية مرة كل ثلاثة أشهر، على أن يقدم التقرير الأول في موعد أقصاه ١ نيسان/أبريل ٢٠١٠، وأن يشمل تفاصيل عن التقدم المحرز في تعزيز الرقابة المالية والإدارية للصندوق الحالي لتنمية العراق، فضلا عن المسائل القانونية والخيارات التي يتعين النظر فيها لتنفيذ ترتيبات الخلف وتقييما لما أحرزته حكومة العراق من تقدم في الإعداد لترتيبات الخلف لصندوق التنمية؛

٤ - **يدعو** حكومة العراق إلى أن تضع خطة العمل والجدول الزمني الضروريين بحلول ١ نيسان/أبريل ٢٠١٠ وأن تكفل الانتقال في الوقت المناسب وبفعالية، بحلول ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠، إلى آلية لاحقة لصندوق التنمية تراعي شروط الترتيب البديل لصندوق النقد الدولي وتشمل ترتيبات مراجعة خارجية للحسابات وتمكّن العراق من الوفاء بالتزاماته على النحو المنصوص عليه في أحكام الفقرة ٢١ من القرار ١٤٨٣ (٢٠٠٣)؛

٥ - **يطلب** إلى حكومة العراق أن تقدم تقريرا إلى مجلس الأمن، عن طريق رئيس لجنة الخبراء الماليين، كل ثلاثة أشهر، على أن يقدم التقرير الأول في موعد أقصاه ١ نيسان/أبريل ٢٠١٠ لتوفير خطة عمل وجدول زمني للانتقال من صندوق التنمية وتفاصيل عن التقدم المحرز في تعزيز الرقابة المالية والإدارية للصندوق الحالي لتنمية العراق، مع تقارير لاحقة تقدم كل ثلاثة أشهر لتوفير تقييم للتقدم المحرز بناء على خطة العمل وما أدخل من تحسينات على الرقابة؛

٦ - **يقرر** أن يبقي المسألة قيد نظره الفعلي.

المرفق

رسالة مؤرخة ١٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩ موجهة من رئيس وزراء العراق إلى رئيس مجلس الأمن

أود أن أشير إلى رسالتي إلى رئيس مجلس الأمن بتاريخ ٧ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨ والتي بينتُ فيها التزام العراق بإيجاد تسوية مقبولة لمشكلة الديون والمطالبات التي ورثها عن النظام السابق، وعبّرتُ فيها عن رغبة الحكومة العراقية في استمرار مساعدة المجتمع الدولي المؤقتة من أجل تحقيق هذا الغرض. ولقد أوضحتُ في الرسالة نفسها أن الحكومة العراقية تدرك أهمية صندوق تنمية العراق في ضمان استخدام عائدات الموارد من النفط والغاز لما فيه مصلحة الشعب العراقي، وأن المجلس الدولي للمشورة والمراقبة يساعد على ضمان إدارة هذه الموارد بشفافية وبطريقة مسؤولة، وستعمل حكومة العراق خلال عام ٢٠١٠ على وضع ترتيبات مناسبة لصندوق تنمية العراق والمجلس الدولي للمشورة والمراقبة بما يتلاءم مع الدستور لضمان استمرار استخدام العائدات النفطية بشكل عادل ولما فيه مصلحة الشعب العراقي، ووفق أفضل الممارسات الدولية في الشفافية والمساءلة والعدالة. وفي هذا الصدد أود أن أؤكد لكم بأن الحكومة العراقية قد حققت تقدما كبيرا خلال عام ٢٠٠٩ على طريق تسوية هذه الديون والمطالبات، بما في ذلك التوصل إلى اتفاقات بشأن خفض الديون السيادية واتفاقات أخرى ثنائية لتسوية بعض المطالبات.

إننا سنعمل خلال ما تبقى من عام ٢٠٠٩ وخلال عام ٢٠١٠ من أجل استعادة المكانة المالية الدولية للعراق، في نفس الوقت الذي تدار فيه عائدات النفط والغاز بالشكل الذي يعود بالفائدة على شعب العراق.

إن هذه الأهداف لا يمكن أن تتحقق من دون استمرار مساعدة المجتمع الدولي عن طريق إصدار قرار من مجلس الأمن يمدد فيه شروط وترتيبات قرار مجلس الأمن ١٨٥٩ (٢٠٠٨) المتعلقة بتمديد ولاية صندوق تنمية العراق والمجلس الدولي للمشورة والمراقبة لمدة ١٢ شهرا، مع مراجعة التمديد قبل ١٥ حزيران/يونيه ٢٠١٠ بناء على طلب العراق.

سأكون ممتنا فيما إذا قام سعادتكم بتعميم هذه الرسالة على أعضاء المجلس في أسرع وقت ممكن، وضمها كملحق للقرار الذي يجري الإعداد له حاليا بشأن تمديد الولاية المشار إليها أعلاه.

(توقيع) نوري كامل **المالكي**
رئيس وزراء جمهورية العراق
١٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩